مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 05 / العـدد: 02 (2021)، ص 478–498

العلاقات الروسية–التركية بين التقارب الحذر والتنافس الجيواستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط

Russian-Turkish relations between cautious rapprochement and geostrategic competition in the Middle East

قلاتي نور الإيمان[1]، جديد خميس[2]

[1] جامعة باجي مختار–عنابة (الجزائر)، Nour-elimen.guellati@univ-annaba.org

[2] جامعة باجي مختار–عنابة (الجزائر)، djedidkhamiss@yahoo.fr

مخبر التنمية المستدامة والحكم الراشد في جنوب المتوسط

تاريخ الاستلام: 2021/05/15 تاريخ القبول: 2021/06/05 تاريخ النشر: 2021/10/29

الملخص :

شكلت العلاقات الدولية على مدى التاريخ تمازجا بين التعاون والصراع، التقارب والتنافس بين العديد من القوى الاقليمية والدولية حيث اختل ميزان علاقاتها في العديد من المحطات التاريخية والمناطق الجغرافية. وعلى هذا الأساس ارتأينا أن نسلط الضوء على هذا الموضوع الذي يهدف إلى معالجة طبيعة العلاقات التي تحكم القوتين الاقليميتين المتمثلتين في روسيا وتركيا، والتركيز على الدوافع والمتغيرات التي تحدد وتضبط علاقتهما التي كثيرا ما نجدها تميل للتقارب والتعاون في مجالات متباينة لعل أهمها المجال الاقتصادي والتجاري، وفي محطات أخرى يغلب عليها طابع التنافس على مناطق النفوذ والموارد الطبيعية لاسيما في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد تحولات جيوسياسية تؤثر بشكل كبير على سياسات وتوجهات الوحدات بصفة عامة ؛ وتعد نقطة ارتكاز لروسيا وتركيا بصفة خاصة.

الكلمات المفتاحية: منطقة الشرق الأوسط، العلاقات الروسية–التركية، التقارب الحذر، التنافس الجيواستراتيجي، مناطق النفوذ، الأمن الطاقوي.

Abstract:

Throughout history, international relations have formed a mixture of cooperation and conflict, rapprochement and competition between many regional and international powers, as the balance of their relations has been imbalanced in many historical stations and geographical areas. On this basis, we decided to shed light on this topic, which aims to address the nature of the relations that govern the two regional powers represented in Russia and Turkey, and focus on the motives and variables that define and control their relationship, which we often find tending to rapprochement and cooperation in different areas, perhaps the most important of which is the economic and commercial sphere. Other stations dominated by the nature of competition over areas of influence and natural resources, especially in the Middle East, which is witnessing geopolitical transformations that greatly affect the policies and orientations of the units in general. It is a focal point for Russia and Turkey in particular.

Key words: Middle East region, Russian-Turkish relations, cautious rapprochement, geostrategic rivalry, spheres of influence, energetic security

المؤلف المرسل: نور الإيمان قلاتي: Nour-elimen.guellati@univ-annaba.org

مقدمة

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بمجال جغرافي بالغ الأهمية يحتل الأولوية في أجندات القوى والوحدات الاقليمية والدولية. ولا تزال أهمية المنطقة في تزايد لاسيما مع التحولات الجيوسياسية الراهنة والاكتشافات الجديدة للموارد الطاقوية الكامنة بها التي يمكن القول أنها شكلت حقبة جديدة في طبيعة العلاقات بين الدول التي نراها تارة في تقارب وتارة أخرى في تباعد وتنافس. وبما أن دراستنا تتناول القوتين البارزتين في المنطقة والمتثلتين في الدولة الروسية والدولة التركية لابد من التذكير بأن تاريخهما حافل بمحطات تاريخية تضاربت فيها المصالح بشكل مباشر، غير أن ادراك الوحدة القرارية الحالية بأهمية ومكانة كل طرف من جهة والمتغيرات التي تشهدها المنطقة من جهة أخرى ساهما في تعزيز حتمية التعاون والتقارب في مجالات مختلفة رغم التنافس الذي يمكن استشعاره من خلال نشاطهما الخارجي. وعليه تسعى هذه الدراسة للتعرف على طبيعة العلاقات الروسية–التركية في الحقبتين(قبل وبعد الحرب الباردة) والبحث في الدوافع والمرتكزات التي تحكم هذه العلاقة وما أضافته التحولات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط عليها، ذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثرت التحولات الجيوسياسية التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط على طبيعة العلاقات بين روسيا وتركيا ؟

فرضيات الدراسة:

1– لمنطقة الشرق الأوسط بُعدا جيوبوليتيكيا مميزا بإمكانه أن يؤثر على مخرجات روسيا وتركيا ويعزز دور المهيمن الاقليمي الذي يضطلعان إليه من جهة أخرى.

2– بما أن تركيا تحتل موقعا جغرافيا جيواستراتيجيا، فإن ذلك سيساعدها على لعب دور الفاعل النشط والرافع للموارد الطاقوية في المنطقة.

3– أدت الأزمة السورية إلى تعزيز التقارب وتوسيع الترابط الروسي–التركي ليشمل هامشا من التفاهم السياسي على غرار الروابط الاقتصادية والثقافية.

4– كلما زاد الطلب والاحتياجات للموارد الطاقوية في شرق البحر الأبيض المتوسط، كلما زاد التنافس بين روسيا وتركيا لضمان أمن الطاقة.

الإطار النظري للدراسة:

–النظرية الواقعية: القائمة على أساس القوة والمصلحة لتؤكد على أن العلاقات الروسية – التركية شهدت حقبة من الزمن صراعا عسكريا مباشرا قائما على أساس المصالح الحيوية.

–النطريات الجيوبوليتيكية " نظرية قلب الأرض" : من خلال تصور رائد الجيوبوليتيك "ماكيندر" "makinder" وضحنا من خلالها أهمية موقع منطقة الشرق الأوسط من ناحية المجال الجغرافي وما تزخر من ثروات وموارد طاقوية.

– نظرية تحول القوة ونطرية الدور: حيث تم استغلال هاتين النظريتين بشكل ضمني لتفسير السلوك الذي يعكس تصور الدولتين بأنهما غير قانعتين بتوزيع القوة في النظام الدولي ويبحثان عن الريادة والدور الاقليمي المركزي المهيمن على خطوط امدادات الطاقة، والوسيط في مختلف القضايا والملفات والتحولات التي تشغل منطقة الشرق الأوسط.

أولا: الشرق الأوسط كمنطقة حيوية تتنافس عليها القوى الاقليمية والدولية

إن أهمية منطقة الشرق الأوسط لا تكمن في مساحتها الجغرافية أو في وفرة ثرواتها الباطنية فقط؛ إنما أيضا في موقعها المتميز ضمن مجال حيوي جيواستراتيجي جعل منها محل استقطاب للعديد من القوى الاقليمية والدولية رغبة منها في السيطرة على منافذها البرية والبحرية.

1 –الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط:

تعد منطقة الشرق الأوسط"The Middle East"من أهم مناطق العالم، إذ هي مركز ترابط القارات الثلاث افريقيا وآسيا وأوروبا، حيث تشمل الشمال الشرقي لإفريقيا وتضم كل من دول الخليج ودول المشرق العربي و جزءا من تركيا التابع للقارة الآسيوية. وإذا أردنا التفصيل أكثر في احداثيات الموقع نجد من الناحية الشرقية تحدها كل من إيران والخليج العربي وجبل جازورس، كما تطل على سهول دجلة والفرات من الناحية الغربية. أما من الشمال فتمتد من جبال طوروس وسواحل المتوسط وتركيا حتى شواطئ المحيط الهندي واثيوبيا في الجنوب، إضافة إلى إطلالتها على البحر الأحمر وبحر العرب[1] .

تبلغ مساحة الشرق الأوسط17.5 مليون كيلومتر مربع، يحتل الوطن العربي مساحة 13.86 مليون كيلومتر مربع، بينما تشغل الدول غير العربية كإيران وتركيا مساحة 3.63 مليون كيلومتر مربع [2] .

قدم ماكيندر "Makinder" وصفا مفصلا عن الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط من خلال نظريته الشهيرة"**قلب الارض** Heart Land"، حيث تصور أن الشرق الأوسط يمثل منطقة الارتطام التي تربط بين القلب الشمالي في روسيا والقلب الجنوبي في شمال إفريقيا. فحسب نظريته فإن القلب الشمالي يتصل بالقلب الجنوبي عن طريق بلاد العرب التي يراها ماكيندر تمتد من النيل بمصر إلى الفرات شرقا، ومن جبال طوروس شمالا حتى خليج عدن جنوبا[3]. وعليه من يسيطر على هذا الحيز من المنطقة يسيطر على مراكز النفوذ ويسيطر على قلب الارض وبالتالي يسيطر على العالم.

ما يثري على أهمية الكتلة الجغرافية الشرق أوسطية كونها محاطة أو مخترقة بالعديد من المضائق والقنوات المتمثلة في:

_ قناة السويس التي تصل بين خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط؛[4]
_ مضيق باب المندب، الذي يقع بين إيران في الشمال الشرقي وسلطنة عمان في الجنوب الغربي؛[5]
_مضيق البوسفور والدردنيل، اللذان يقعان ضمن المياه الاقليمية التركية [6].

2– الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط:

إن الموقع الجيواستراتيجي للشرق الأوسط خوّله بأن يتوسط القارات الثلاث ويشرف على أهم البحار المتمثلة في البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، البحر الأسود، بحر العرب، بحر قزوين وبجر ايجه؛ بالاضافة إلى مجموعة من الأنهار كنهر النيل ونهر دجلة والفرات؛ وكذلك القنوات المائية سابقة الذكر التي انعكست بشكل إيجابي على الجانب الاقتصادي وأضحت بذلك المنطقة تحتل بعدا جيواقتصاديا بالغ الأهمية، إذ تعد ممرا حيويا للتجارة البرية أو البحرية خاصة بين الدول الإقليمية والدولية كونها متصلة بالبحر الأبيض المتوسط المعروف بأنه من أهم بحار العالم، تمر عليه آلاف السفن التجارية يوميا وصولا إلى شواطئ الدول الشرقية. كما تعتبر المنطقة معبرا بريا رئيسيا لتصدير نفط الخليج بين دول الجوار أو نحو الدول الأوروبية والأسواق العالمية. وعلى غرار البحار والممرات نجد أن مناخ شرق المتوسط يتسم بالاعتدال مما ساهم في تمتع دول المنطقة بالموارد الطبيعية والثروات المعدنية بوفرة، كذلك صلاحية الزراعة على مدار العام وصلاحية الأجواء والمياه للطيران والملاحة.

لقد كانت الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط حتى بداية القرن العشرين تقاس بأهمية البحار والممرات التجارية الدولية، إلا أنه بالاكتشافات الجديدة لمصادر الطاقة (النفط والغاز) وامتلاك المنطقة نصيب ضخم من الاحتياطي العالمي يقدر بنسبة 64 بالمئة [7] أضفى عليها أهمية فوق أهميتها وأصبحت الدول تتنافس وتتصارع من أجل الوصول اليها والسيطرة عليها؛ فهي تعد بمثابة عصب الاقتصاد ليس فقط المرتبط بالدول الاقليمية المحيطة بها إنما المرتبط أيضا بالدول والقوى العالمية غير المشاطئة لها.

3- معالم تواجد القوى الاقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط:

لا أحد يستطيع تجاهل أهمية منطقة الشرق الأوسط والثقل الاستراتيجي الذي تحتله وتتمتع به، ما يجعل منها محل أنظار وأطماع القوى الاقليمية والدولية لتحاول تثبيت أقدامها من خلال ملفات سياسية واقتصادية يمكن أن نفصل فيها من خلال مايلي:

أ – سياسات القوى الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط –تركيا–نموذجا:

شهدت تركيا خلال العشر سنوات الماضية، أي منذ استلام حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان مقاليد الحكم تصاعدا ملحوظا في أدوارها ومواقفها تبلورت خلالها ما يسمى بالعثمانية الجديدة، ولعل موقع الدولة التركية ساهم بشكل كبير في اعطائها هذا الزخم والدفع في سياساتها .

إن أحد أهم العناصر المهمة المساعدة على فهم وتحليل سياسات تركيا الخارجية في الشرق الأوسط يكمن في الحديث عن أهم الانشطة التي تقوم بها في المنطقة والتصور الجديد لدورها الاقليمي من خلال :- الاتجاه نحو منظومة اقتصادية متعددة الأبعاد قائمة على الاعتماد المتبادل البيني وتوسيع علاقاتها مع دول الجوار الاقليمي؛ إذ تعتمد تركيا على تعزيز الروابط التجارية وشكلت جماعات المصالح التجارية ذات النفوذ في الشرق الأوسط نذكر منها: اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك"TUSIAD"، اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين "MUSIAD"، الاتحاد التركي لغرف التجارة وتبادل السلع"TOBB" ، كما تم سنة 2005 تأسيس منظمة جديدة سميت ب"رجال الأعمال و الصناعيين في تركيا TUSKON". جلّ هته الجماعات أو المنظمات التجارية لها فروع وصلات مناطقية مختلفة تمارس أعمالها بكل نفوذ وقوة وتركّز على تعزيز العلاقات الاقتصادية والاتصالات مع دول منطقة الشرق الأوسط [8].

– انتهاج "سياسة اللاّمشكلة" أو "سياسية صفر مشاكل" وكسب صداقة كل من العراق، إيران وسوريا الأمر الذي جعل من تركيا لاعبا محوريا ومستشارا في العديد من القضايا[9]. على إثر ذلك صرّح الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" أن تركيا لا يمكن أن تجلس متفرجة على اللعبة أو الأحداث التي تشغل المنطقة، إنما يجب أن تكون لاعبا أساسيا فوق أرض الملعب ما جعلها تغوص في شتى الملفات بطريقة عقلانية تخدم مصالحها أكثر مما تضرها، وأبرز ما شاركت فيه هو التدخل في الملف السوري الذي أفضى إلى تغيير ميزان القوى وقواعد اللعبة وتداخل سياسات القوى الغربية الكبرى.

– رسمت تركيا أهدافها في الشرق الأوسط كقوة اقليمية تعمل على تنشيط دورها بما يتجاوز حدودها المادية، فالمتتبع للأحداث والخطابات يجد أن الرئيس التركي صرّح منذ مدة بأن المساحة الحالية للأراضي التركية لا تعكس الدور التركي وأضاف بأنّ "لا يمكن لتركيا أن تسجن في سبع مئة وثمانون ألف كيلومتر مربع، فالحدود الطبيعية شيء والحدود العاطفية شيء آخر"[10]، قاصدا بذلك الدول التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية مع تغليب الحوار السياسي والدبلوماسي.

قدمت تركيا رؤية مغايرة تماما عن دورها التقليدي في الشرق الأوسط ترتّب عليه بأن صارت المبادرة الدبلوماسية والقوة الناعمة هي الخيار الأول، وما كان لهذا الدور أن يتحقق إلا من خلال الخطوة الأولى التي خطتها وسميت بـ"سياسة الجيرة الحميدة"[11] التي صدرت في وثيقة الأمن القومي التركي سنة 2002[12] ما جعلت من تركيا مثالا للسلام والاستقرار يشجع على الوساطة والتفاوض خلال الأزمات وقد تجسد ذلك من خلال[13] :

–التوسط بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس واسرائيل سنة 2007؛

–التوسط في الأزمة اللبنانية؛

–التوسط بين باكستان وأفغانستان نهاية عام 2008 ؛

–الوساطة بين سوريا واسرائيل سنة 2008 بانعقاد أربع جولات مفاوضات في اسطنبول، فضلا عن مشاركتها في العديد من المفاوضات المستمرة بشأن الملف السوري.

تحظى تركيا باعتبار كبير لدى دول منطقة الشرق الأوسط جعل من تواجدها الثابت ذو قيمة ومحفز للتعاون بمختلف المجالات خاصة منه الاقتصادي، إذ تصنّف تركيا اليوم في المرتبة السادسة عشر بين أقوى

اقتصاديات العالم[14]، فضلا عن امتلاكها قاعدة صناعية قوية تجعل من تركيا مستقطبا للاستثمارات، كما تتواجد كعضو مراقب في الجامعة العربية والمؤتمر العربي الاسلامي[15]. لا يغفل بالذكر بأن ما تستغله تركيا أيضا من خلال تواجدها في المنطقة هو الجانب الثقافي والحضاري والهوياتي الذي تركز عليه لتحقيق مصالحها بطريقة غير مباشرة والمتمثلة بالطبع في إرثها الاسلامي وعمقها الحضاري[16].

كما أن حديثنا عن الطرق السلمية كمعامل لنشاط الدولة التركية لا يلغي بذلك استخدامها للقوة العسكرية لإبراز وزنها ومكانتها، وهنا يمكن الاشارة بأن الصناعة العسكرية التركية شهدت تطورا ملحوظا لا يستهان به، حيث أظهر موقع "GLOBAL FIRE POWER" أن الجيش التركي يحتل المرتبة11 عالميا بين 138 جيشا في العالم. ويبلغ عدد العساكر في صفوف الجيش التركي 35 مليون في مقابل عدد سكانها الدي يبلغ 81 مليون نسمة[17]. مع إمكانية صيانة قطع الغيار والتحديث باستمرار في الأسلحة التي تستوردها من دول أخرى كروسيا مثلا، الأمر الذي منح تركيا هيبة اقليميا وعالميا.

ولكي تكون الدراسة المقدمة أكثر مواكبة للأحداث علينا أن نشير إلى التوجه الآخر لتركيا (التوجه الغربي) الذي ساعدها بشكل كبير في ترسيخ معالم سياساتها، أي أن الدور الذي تلعبه كدولة عضو في المؤتمر الاسلامي ودولة أوروبية ذات توجه غربي منحها ميزة مقارنة مع غيرها من الدول الأخرى. فعلى غرار كونها جسر رابط بين أوروبا وآسيا تحمل شعار السلم والاستقرار هي أيضا أداة فاعلة قادرة على الاسهام في تأمين مصالح الغرب في المنطقة[18] . فأحيانا يتبادر للذهن تساؤل مفاده كيف لدولة بحجم تركيا حديثة النشأة (1923 وفق معاهدة لوزان) ومفتقرة لأبسط المقومات الطبيعية ومصادر الطاقة أن تلعب دورا علنيا ومحوريا؟! بل وكيف للرئيس التركي أن تصدر من قبله قرارات ومواقف وخطابات مباشرة موجهة للغرب وتحمل في طياتها كتلة من العداء واللّوم ولا يتم الرد عليه إلا بعقوبات اقتصادية طفيفة لا تؤثر في نشاطه ولا تثبط سياساته ؟

ب– سياسات القوى الدولية في منطقة الشرق الأوسط–روسيا– نموذجا:

إن المقاربة التي تتبناها روسيا في الشرق الأوسط تحركها مبادئ وأولويات عديدة يمكن التعرف على البعض منها من خلال العقيدة الروسية و البيانات الحكومية، فالشرق الأوسط لا يقل أهمية عن المناطق الأخرى بالنسبة لاستراتيجية الأمن القومي لدى الكرملين؛ إذ تؤكد على أهمية استقرار المنطقة خاصة فيما يتعلق بعملية السلام بين العرب وإسرائيل. على هذا الأساس البراغماتي عمدت روسيا على توسيع نطاق

العلاقات الثنائية مع دول الشرق الأوسط واستهدفت على وجه الخصوص ايران، سوريا، تركيا، دول الخليج واسرائيل باعتبارها أولويات وذوي ثقل في المنطقة. وعلى نطاق أوسع فإن معالم تواجد روسيا في الشرق الأوسط تتجسد في سعيها للحفاظ على أمن الطاقة والتعاون الدفاعي–العسكري والأنشطة التجارية والاستثمارية.

كما تنظر روسيا للمنطقة على أنها امتداد لأمنها القومي وتعمل على تصفية المشاكل في جوارها وحدودها الاقليمية والحفاظ على الأنظمة الحاكمة الحالية التي تعطيها الأفضلية وهامش كبير من التميز، فالتخوف القديم والمستمر لروسيا من التنظيمات الإرهابية[19] القادرة على الامتداد والممولة بمختلف الأسلحة الحديثة والذكية، قد ضاعف جهدها وسعيها في بناء السلم والاستقرار في الشرق الأوسط وزيادة انخراطها في شتى الملفات التي تشغل المنطقة وتدخلاتها الدبلوماسية التي تحمي من خلالها مصالحها وامتدادها للشواطئ الشرقية للبحر الابيض، مع وقف امتداد القوى الغربية وتقويض سياساتها التي من شأنها أن تكبل مصالح روسيا في منطقة الموارد والنفوذ . تسعى روسيا إلى استعادة الدول والقوى الاقليمية التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي سابقا وخلق تحالفات سياسية وعسكرية جديدة تعمل على انهاك السياسات الغربية المناوئة لها عن طريق مزاحمتها في المنطقة[20].

وهي لا تزال مستمرة في تثبيت أقدامها في المنطقة ورسم أهداف تسعى إلى تحقيقها من خلال جملة من الوسائل التي تراها لازمة بناءا على القاعدة الثابتة و المعروفة "الهدف يحدد الوسيلة"، مع ذلك نجدها في مقدّمة الأمر تستخدم الأداة الدبلوماسية على اعتبارها دولة مسالمة لا تحبذ الدخول في مواجهات مباشرة وعسكرية، حيث وظفت روسيا الدبلوماسية في إدارة علاقاتها مع دول المنطقة ونشطت في العديد من القضايا والملفات كالملف النووي الايراني، الذي تعاملت معه بمرونة ولم تؤيد التعامل العسكري بأي شكل من الأشكال ولم ترغب بفرض أية عقوبة اقتصادية على إيران التي من شأنها أن تؤثر على مصالحها المرتبطة معها. كما استخدمت حق الفيتو داخل مجلس الأمن أربع مرات للحيلولة دون حدوث تدخل خارجي مباشر[21].

بالإضافة إلى الأداة الدبلوماسية توظف روسيا أيضا الجانب الاقتصادي كاختيار يحتل المرتبة الثانية قبل التصعيد في تعاملاتها مع دول الشرق الأوسط، حيث استخدمت هذه الوسيلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية مع الدول النفطية بغية البقاء في المرتبة الأولى كمنتج ومصدر عالمي للنفط والغاز الطبيعي، وكذا

تنمية استثماراتها وزيادة مداخيلها من خلال توظيف هذا المورد للضغط على الدول المفتقرة له وضمها لمجالها و التأثير عليها في اتخاذ القرارات بشكل يناسبها.

أما بالحديث عن الجانب المادي العسكري فقد تلجأ روسيا أحيانا إلى استخدامها أو التهديد باستخدامها للضغط على دولة أو ردعها [22] لتُغيّر سلوكها أو لتنتهج سياسة معينة، وأحيانا أخرى من أجل الدفاع على مصالحها الاستراتيجية التي تعتبرها امتدادا لسياساتها وأمنها.

إن حديثنا عن الدور الاقليمي لكلا الدولتين (روسيا وتركيا) لا ينفي أو ينقص من نشاطهما ومكانتها على المستوى الدولي، إنما هي فقط ضروريات الدراسة وحدودها المكانية المحددة سلفا.

ثانيا– العلاقات الروسية–التركية في منطقة الشرق الأوسط: الدوافع والمرتكزات

شهدت العلاقات الروسية التركية كغيرها من العلاقات الدولية مزيجا من التعاون والصراع، الاقتراب الحذر والتنافر تتحكم فيها المصالح والشؤون الاستراتيجية والاقتصادية وغيرها يمكن أن نتعرف عليها من خلال مايلي:

1_تاريخ العلاقات الروسية–التركية وأبعادها المستقبلية

كانت للعلاقات الروسية–التركية تاريخا عدائيا طويل الأمد، إذ تركت الحروب التي قائمة بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية ذكريات مريرة لدى الطرفين.

فعلى مدى خمسة قرون دارت بينهما معارك دامية، فقد تزامن صعود الامبراطوريتين واستدعى الجوار الجغرافي والاختلاف الديني والعقائدي إلى تصارع عسكري مباشر، إلا أنه منذ دخول الدولة العثمانية مرحلة الضعف والتدهور في بداية القرن الثامن عشر قامت روسيا القيصرية بالاستيلاء شيئا فشيئا على الأراضي التي كانت تابعة لها في القوقاز وآسيا الوسطى، إلى أن تفككت الامبراطورية العثمانية وقامت الجمهورية التركية على يد كمال اتاتورك سنة 1923. كما انتهى الحكم القيصري في روسيا على يد البلاشفة سنة 1917 لتبدأ بعدها روسيا السوفياتية[23] غير أن العداء والنفور استمر في سياسات الدولتين ونفوس شعوبهما.

اتسمت العلاقات الروسية–التركية بين عامي 2002/1991 بمزيج من التوتر وعدم الثقة والتعاون الحذر في مجالات مختلفة، ومن جهة أخرى كانت تركيا سباقة بالاعتراف بروسيا الاتحادية كوريثة للاتحاد السوفياتي. وبعد زيارات مستمرة متبادلة بينهما وقّع الرئيس التركي آنذاك "سليمان ديميريل" مع الرئيس

الروسي الأسبق "بوريس يلتسن" معاهدة "مبادئ العلاقات بين جمهورية تركيا والاتحاد الروسي" سنة 1992[24]، لتشهد بعد ذلك العلاقات بين الدولتين النور وعهدا جديدا، إذ شددت المعاهدة على احترام السيادة والسلامة الاقليمية، المساواة في الحقوق والمصالح المتبادلة، الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها كوسيلة لحل الأزمات والمشكلات [25].

انطلاقا من دراسة تاريخ علاقتهما لابد أن نركز على أهم تاريخ جعل من تركيا تمثل تهديدا نسبيا لروسيا في قارة آسيا ا، ذلك يوم إعلان تركيا الانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي "حلف الناتو" والتوجه نحو شرق أوروبا. وما زاد الأمر سوءا هو فرض تركيا قيودا على حرية الملاحة في البحر الأسود واحتجت روسيا على هذا القرار الذي اعتبرته منافيا للأسس المتفق عليها في "اتفاقية مونترو"[26]، وتم رفع شكوى ضد تركيا إلى لجنة البحرية الأمنية في المنظمة البحرية الدولية.

من القضايا الأخرى التي أثارت الخلافات والتوترات بين البلدين نذكرها باختصار على التوالي:

- ✓ شن القوات العسكرية الروسية إعتداءا على المقاتلين في الشيشان وردت تركيا باتهام روسيا بالقيام بحملات ارهابية في الاقليم التركي مع إحداث خسائر في صفوف المدنيين؛
- ✓ صدور قرار عن مجلس الدوما الروسي يقضي بالموافقة على منح عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني اللجوء السياسي لروسيا وهذا ما أثار غضب الوحدة القرارية التركية[27].

على الرغم من الخلافات والتناقضات في علاقات روسيا وتركيا لم تنقطع علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما، بل كان هذا الارتباط نقطة تحول بينهما ساهم في تعزيز العلاقات وكسب الثقة الحذرة نوعا ما بين البلدين لاسيما من وصول الرئيس "فلاديمير بوتين" و "أردوغان" إلى سدة الحكم، ضف على ذلك إدراك روسيا بأن النشاط التركي في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز لا يشكل أي تهديد أمني لها[28]، وأن انضمامها لحلف الناتو له جانب من الايجابية ما إذا أُعتبُرت تركيا صمام الأمان أمام الامتداد الغربي القادر على إحداث اللاستقرار واللأمن في منطقة الشرق الأوسط أي أن هته المصلحة المشتركة القائمة بالحفاظ على الأمن و البقاء والحيلولة دون نشوب نزاعات أو تدخل غربي مباشر في المنطقة ساهمت بشكل كبير في تعميق العلاقة بين الطرفين واتخاذها مجرى آخر مادام ذلك يخدم مصالحهما بشكل متوازي وعادل كما تم الاتفاق عليه وتم ذكره سابقا.

يمكن القول أنه منذ 2002 إلى غاية تاريخ اليوم اتسمت العلاقات الروسية–التركية بالتحسن سواء على الصعيد السياسي، الاقتصادي، الأمني. فإذا توجهنا للجانب الاقتصادي والتجاري يتبادر للذهن مباشرة ملف الطاقة خاصة منها الغاز الطبيعي الذي تعتمد عليه تركيا في اقتصادها وصناعاتها وتُعد روسيا الممول الأول لها بنسبة 33.6% عبر خط أنبوب "بلو ستريم" Blue Stream " [29]، إضافة إلى استيراد الأسلحة والصناعة الدفاعية.

وكمتتبعين للأحداث الدولية نستطيع القول بأن العلاقة بين البلدين أزيل عنها الغبار خلال تدخلها في الأزمة السورية، فبالرغم من التباينات التي مست مصالحهما؛ إلا أن نقاط التوافق والتعاون برزت بشكل مكثّف خاصة في المجال الدبلوماسي والسعي نحو الحفاظ على النظام السياسي السوري القائم والعودة الى نقطة الأمن والاستقرار في الدولة السورية والاقليم ككل.

تسلسلا للأحداث الأخيرة توقع العديد أن تطفو التوترات والأزمات بين الوحدتين مجددا جراء التصعيد العسكري الذي نشب بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم "ناغورنو قرة باغ"، وإعلان تركيا دعمها المطلق لأذربيجان في مقابل دعم روسيا لأرمينيا الراجع لاعتبارات تاريخية وأيديولوجية في وقت أعلنت فيه معظم أطراف المجتمع الدولي دعوة الأطراف المتصارعة إلى ضبط النفس ووقف اطلاق النار. وكان السؤال المطروح آنذاك – هل يتوتر الوضع بين روسيا وتركيا مجددا بخصوص هذه القضية؟

إن هذا النزاع (النزاع المسلح الذي نشب في جنوب القوقاز بين أرمينيا وأذربيجان في فيفري1999)[30] قديم قدم التاريخ وليس بموضوع حديث على كل الأطراف المتداخلة فيه وقد كان السبب الأبرز الذي أحدث شرخا بين روسيا وتركيا. وكي لا نغوص أكثر في الأحداث الراهنة نختمها بقول أنه تمّ "**تسوية** "الأزمة وامتصاص موجات الغضب حين جلست روسيا وتركيا على طاولة التفاوض وتم الاعلان على انتصار أذربيجان مقابل استعادة السيطرة على ثلاث محافظات احتلها أرمينيا سابقا واعتبر ذلك نصرا لأذربيجان[31]. من جانب آخر لم ينشب أي توتر بين القوتين (روسيا وتركيا) بناءا على شروط أكدت عليها الكرملين وهي أن الاتفاق السلمي القائم بين الأرمن والأذربيجان لا يتضمن نشر أيّة قوات حفظ السلام التركية في المنطقة المتنازع عليها[32] .

2 _دوافع ومرتكزات التقارب الروسي–التركي في منطقة الشرق الأوسط:

– تعمد روسيا في إطار محاولاتها النهوض اقتصاديا إلى التعامل مع الشركاء الأقوياء والمستقلين وذوي الاقتصاديات الضخمة، مثل ألمانيا، الصين والهند. ومع امتلاك تركيا حاليا مكانة استراتيجية واعدة وتقدمها في سلم الاقتصاديات العالمية الكبرى لم تعد روسيا تنظر إليها من مجرد ارتباطها بالغرب أو من منظور تنافسي. ولكن أيضا كشريك تجاري جيواستراتيجي في الجوار تستطيع من خلاله مجابهة المخاطر الاقتصادية[33]، إذ يمر الاقتصاد الروسي بفترة صعبة بفعل العقوبات الغربية الصارمة بعد أزمة اوكرانيا، كما فاقم انخفاض أسعار النفط من مشاكلها بوصفها دولة تعتمد على الموارد الطاقوية بشكل أساسي، في ظل هذه الظروف تتطلع روسيا إلى التقرب لتركيا كشريك قد يساهم في إعادة توازن الاقتصاد الروسي.

– من جانب آخر تعوّل تركيا على الشراكة مع روسيا في المجال الطّاقوي والمجال النووي لإعادة التوازن الاقليمي بعد أن اختل لصالح ايران واسرائيل ، إذ تعد روسيا مصدرا مهما ومتاحا لتمكينها من تسريع بناء مشاريع الطاقة النووية والأقمار الصناعية. وما أكد هذه الرغبة هي تلك الاتفاقيات المبرمة بينهما في عام 2010 في مجال الطاقة النووية والتكنولوجيا المرتبطة بها وبناء محطة "آق قويو" للطاقة النووية في "مرسين" تركيا وسيتم تشغيلها في 2023 بالتزامن مع الاحتفال بمئوية الجمهورية التركية. أما في مجال الفضاء فقد تم اطلاق أول قمر صناعي تركي "Turksat4A"على متن صاروخ روسي في فيفري 2014، وأُطلق القمر الثاني"T-4B" في عام 2015 [34] .

– محاولة روسيا الدّؤوبة في استقطاب تركيا وتحييدها عن السياسات الغربية عبر الاغراءات الاقتصادية والتأكيد على استقلاليتها وتوقيع اتفاقيات استراتيجية معها وربطها بالغاز الروسي؛ فالدوافع الجيواستراتيجية لاتقل أهمية عن الدوافع الاقتصادية، إذ أن ربط المصالح التركية مع الروسية يخلق اعتمادا تركيا استراتيجيا من الصعوبة التخلي عنه أو استبداله. في هذه النقطة أو هذا الدافع نجد أن تركيا في المقابل تطمح لتكون المركز الاقليمي الرئيسي لنقل نفط وغاز الدول النفطية على رأسها روسيا نحو الدول الشرقية الأمر الذي يجعل منها "رافعة" تضمن أمنها الحدودي وتزويدا مباشرا وخاصا بالطاقة، إذ حصلت مؤخرا على صفقة ضخمة تعد بموجبها الناقل الوحيد للغاز الروسي نحو أوروبا، وأوضح بذلك "ألكسي ميلر" "Alexeï Miller" الرئيس التنفيذي لشركة غازبروم، أن روسيا تخطط إلى أن يكون مشروع "خط التيار التركي TURK STREAM " الطريق الوحيد لإمدادات الغاز الروسي البالغ ثلاثة وستون مليار متر مكعب نحو أوروبا والتي تُنقل حاليا

عبر أوكرانيا وأُعتبر هذا الدافع الأكبر الذي عزّز عمق العلاقات والتقارب الروسي التركي في منطقة الشرق الاوسط[35] .

ضمن هذه المعطيات سابقة الذكر وفي إطار ارتقاء المصالح بين موسكو وأنقرة نجد أن التحوّلات الجوهرية في الشرق الأوسط شكّلت تراكُمات سياسية تغيّر في طبيعة المسارات السياسية في المنطقة، حيث أن الموجبات الرئيسة للتعاون بين الوحدتين وحجم التحديات و المصالح المشتركة التي تفرزها المنطقة، يؤسس لعلاقة بعيدة عن أيّة سيناريوهات صدامية بالمعنى السياسي، وبطبيعة الحال فإن هذا التقارُب يتمّ ضد رغبات الولايات المتحدة، فالسياسة الصادمة لواشنطن تُجاه البلدين مهّدت لأرضية صُلبة سيتم استثمارها سياسياً، وفي جانب آخر مُتعلق بشخصية كل من "فلاديمير بوتين" و "رجب طيب أردوغان" اللذان يجيدان تطوير العلاقات الدولية وتهيئة الظروف السياسية واستثمارها، وهذا يندرج في النظرة التوسّعية لكلا الرجلين من أجل بناء سدّ لمواجهة الهيمنة الأميركية والغربية في المنطقة.

ثالثا– روسيا وتركيا بين الاستقطاب السياسي والتنافس الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط:

1– الملف السوري: استقطاب سياسي وتقارب حذر

توسعت مجالات تقارب وترابط روسيا مع تركيا لتشمل قضايا وملفات سياسية معقدة ومتداخلة لعل أهمها ملف الأزمة السورية الذي شهد جملة من التعقيدات والتشابكات وتضارب في مصالح القوى والأطراف المباشرة وغير المباشرة؛ غير أن تواجد كلتا الوحدتين(روسيا وتركيا) ككتلة واحدة ساهم في قلب ميزان القوى وترجيح الكفة نحو مصالح القوى الاقليمية دون غيرهم من القوى الدولية –الغربية–؛ ورغم الاختلافات في المواقف والرؤى أحيانا والاصطدام بوقائع مفاجئة إلا أن الطابع الغالب في نهاية الأمر هو التوصل إلى نقطة التفاهم أو التقاسم في الدور والمصالح، إذ شهد الواقع على السير المتناسق بين روسيا وتركيا من أجل إيجاد حل شامل في سوريا.

مع أن هناك من يعترض على الفكرة التي طرحناها ويثبت قوله بأن الأزمة السورية عملت على تباعد الطرفين وقد شكلت نقطة خلاف جوهرية بينهما بسبب الموقف التركي منها ودعمه للمعارضة، وكان أردوغان قد قدم انتقادات عميقة لسياسة بوتين في سوريا خلال المقابلة التلفزيونية مع قناة"NTV" التركية قائلا بأن" سياسة بوتين في سوريا تسمح باستمرار القتل بلا هوادة". وتعمق الخلاف أكثر بعد قيام القوات

العسكرية التركية باسقاط طائرة حربية روسية فوق الأجواء السورية في نوفمبر 2015 [36] ، واشترط في ذلك بوتين اعتذارا رسميا تركياً على اسقاطها لعودة العلاقات مع تركيا، وتم ذلك من قبل الرئيس أردوغان واستمر التوتر فيما بينهما وتعارض في المواقف أكثر منه تقارب واستقطاب أو تجاذب بين السياستين.

إن العديد من الباحثين توقعوا حدوث مواجهة مباشرة بين الطرفين، لكن وكما تطرقنا له مع البداية رغم التشاحنات والتضارب والتباين في المصالح ووجهات النظر إلا أنه في نهاية الأمر يصلان لنقطة التفاهم والصلح ويغلب على علاقتهما طابع التعاون والتنسيق في هذا الملف (الملف السوري) ويهدأ الوضع من جديد ويُمتص الغضب رغم بلوغه ذروته متجها نحو التصعيد. ونحن أيضا بدورنا يمكن أن نقدم بعض الوقائع والمجريات التي تثبت صحة فرضياتنا وتؤكد بأن العلاقة بين الطرفين شهدت فترة كبيرة من التجاذب و التقارب، لنبدأ ونقول أن هناك سبب جوهري عزز العلاقات بين الدولتين هو اعطاء روسيا الفرصة لتركيا لإحباط مشروع إقامة كيان كردي شمال سوريا والاعتماد بشكل أساسي على الجماعات الانفصالية الكردية في مواجهة تنظيم داعش مما يضفي عليها الدعم والنفوذ ويسهل عليها عملية الوصول من كوباني إلى عفرين، الأمر الذي يشكل مخاوف كبيرة لدى تركيا من تأجج مطالب الانفصال لدى أكراد تركيا مما يهدد الوحدة الترابية التركية على الحدود السورية.[37]

لذلك انطلاقا من الشعور بالخطر القادم قامت تركيا ببدأ عملية درع الفرات من خلال قوات الجيش الحر[38]، الأمر الذي قيد دور تركيا في دعم المعارضة السورية وأدركت تركيا أنه لولا التوافق مع موسكو لا استحال تنفيذ خططها في شمال سوريا وحماية أمنها الحدودي والقومي خاصة في ظل الصمت والتجاهل الذي تلقته تركيا من قبل القوى الغربية التي تعد حليفة معهم.

إن الاتفاق الروسي–التركي خطوة مهمة على طريق الحل السياسي في سوريا، فكل المؤشرات تدل على جدية الطرفين ومصلحتهما في السعي بالوصول بالأزمة السورية إلى نهايتها في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة. كما باتا ينظران إلى الأزمة باعتبارها خطرا يهدد استقرارهما ووحدتهما والناجم عن التهديد الأمني المزدوج والمتمثل في تنظيم الدولة الاسلامية وحزب العمال الكردستاني في آن معا[39].

2 _التنافس الروسي– التركي على تأمين الطاقة في الشرق الأوسط: .

تعتبر الموارد الطاقوية من بين الثروات الموزعة بشكل غير عادل في العالم، وهي ما تظفي تلك الأهمية الجيوبوليتيكية على المناطق المتواجدة بها لتكون بذلك متغيرا جوهريا في قائمة القوى المتنافسة عليها. ومما لا شك فيه أن الجزء الشرقي لحوض المتوسط من بين المناطق الغنية طاقويا والمعروف توزعها، لكن في السنوات القليلة الأخيرة شهدت اكتشافات جديدة فيما يخص الموارد الطاقوية، حيث قدرت المؤسسة الأمريكية للمسح الجيولوجي أن في الشرق الأوسط يوجد ما يقارب 1.8 بليون برميل نفط وما يعادل 122 ترليون قدم مكعب من الغاز[40]، وتتموضع هذه الحقول قبالة سواحل قبرص واسرائيل ولبنان وغزة ومصر بإمكانها أن تحولها إلى دول مصدرة بدلا من مستوردة.

إن الحديث عن التنافس الروسي–التركي ليس بالأمر الحديث بل هو حاضر في تاريخ كلتا الدولتين من أجل الحصول على الريادة الاقليمية، رغم افتقار تركيا للموارد الطبيعية واعتمادها على استيراد الطاقة من روسيا الذي يبلغ حجمه 29% من النفط، و63% من الغاز الطبيعي لتحتل بذلك المرتبة الثالثة بعد ألمانيا وايطاليا من حيث الاستيراد[41]. كما ترتبط الدولتان بشبكة من خطوط وأنابيب نقل الغاز المتمثلة في"التيار الأزرق Blue Stream"، "التيار الجنوبيSouth Stream"، "التيار التركي الجديد Stream"Turkish الذي تم التوقيع على اتفاقيته في 10 أكتوبر 2016 لنقل الغاز الروسي إلى تركيا مباشرة عبر البحر الأسود[42].

تشترك روسيا مع تركيا في نزعة إحياء الدور والمكانة الاقليمية والدولية القديمة، إذ ترى روسيا نفسها وريثة لقوة عسكرية ضخمة تمثلت في الاتحاد السوفياتي سابقا ولابد أن تستمر على هذا العهد من حيث الزخم والتوسع والتنافس، وترى تركيا نفسها أنها كانت ولا تزال دولة مركزية فاعلة بحكم موقعها الجغرافي المتميز الواقع بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط إلى جانب أنها تطل على البحر الأسود وبحر قزوين والبحر الأبيض وتتحكم بمضيقي البوسفور والدردنيل لتكون متوسطة المجال الجغرافي الأوراسي ودولة عبور لموارد الطاقة عبر أراضيها[43] . هذا الاعتقاد وهذا التميز لم يجعل من تركيا دولة قانعة بما هي عليه، فحسب نظرية تحول القوة يمكن أن تُصنف الدولة التركية في خانة الدول القوية غير القانعة، أي أنها رغم ما تملكه من مقومات تظل غير قانعة بسياساتها وتوزيع القوة في هيكل النظام الدولي بل تطمح دوما لكسب المزيد من القدرات وتفعيل نشاطها الخارجي وتوسيع توجهاتها.

إن أبرز ما تبحث عنه تركيا هو امتلاك جزء مُعتبر من الموارد الطاقوية الكفيل بتقليص هيمنة الدول المصدرة لها على منظوماتها السياسية و الاقتصادية، حيث تسعى إلى إعادة رسم وتسويق استراتيجية تهدف

إلى تحويل منطق الشرق الأوسط لدائرة نفوذ تركي، وبات اهتمامها يتمركز حول كيفية تأمينها للطاقة والمشاركة في عمليات التنقيب وتسويق الثروات الموجودة في شرق حوض المتوسط؛ فمع الصعود التركي ونموها الاقتصادي وقدرتها على التصنيع انعكس طرديا على احتياجاتها للطاقة لتلبية طموحاتها، وكان لابد لها من الحسم في هذا الشأن لتتخلص من ورقة الطاقة كوسيلة ضغط تُثبط سياساتها وأهدافها من قبل القوى المصدرة لها. ومع الاكتشافات الجديدة اكتسبت تركيا بريق أمل لتحقيق اكتفائها الطاقوي خاصة منه الغاز الطبيعي؛ فتواجد هذا الأخير في جزيرة قبرص باحتياطي يقدر مابين 102 و 170 مليار متر مكعب حسب تقرير وكالة الأنباء الفرنسية [44]حفّز الوحدة القرارية التركية على اتخاذ خطوة المطالبة بحقها الموجود في حدودها البحرية التركية القبرصية أو في الجزيرة القبرصية المقسمة إلى شطرين، القسم الجنوبي الذي تسيطر عليه الحكومة القبرصية والشطر الشمالي الذي تسيطر عليه الحكومة التركية و المسمى أيضا ب"قبرص التركية"[45]. رغم الخلافات التي واجهت تركيا إبان عملية تنقيبها واتهامها بانتهاك سيادة المياه الاقليمية القبرصية، ومع التوترات المستمرة بين الأطراف المباشرة (تركيا وقبرص) والأطراف غير المباشرة المتمثلة في مصر واليونان اللذان قامتا بترسيم الحدود البحرية بينهما مما يقطع الأمل أمام تركيا بالحصول على غاز المتوسط، إلا أن تركيا لم تعطي أية قيمة لهذه الاتفاقية وردت عليها بتوقيع اتفاقية أخرى مع ليبيا لتؤسس بذلك منطقة إقتصادية خالصة تمتد من السواحل الجنوبية لتركيا حتى الشمال الشرقي لليبيا، ومن جهة أخرى استمرت بإرسال سفنها بالتنقيب على الغاز مع الحدود القبرصية مدعّمة بالسفن البحرية العسكرية[46].

للعودة إلى موضوعنا لابد أن نربطه مع المتغير الاساسي الآخر وهو الدولة الروسية وموقفها وتصوراتها بما يحدث في المياه الدافئة وقبالة مشاريعها الطاقوية الضخمة في المنطقة، فنجد أنها أظهرت اهتماما واضحا بحقول الغاز المكتشفة في جزيرة قبرص، حيث أن الممول الأول لتركيا والدول الأوروبية لا يقبل بأن يكون له بديل ينافسه في المنطقة وفي الأسواق العالمية، فقامت بتقديم قرض بقيمة 3.3 مليار دولار لجمهورية قبرص وأكدت على أنها ستعيد هيكلته مستقبلا وتدعم تعاونهما الاقتصادي البيني؛ كما أشرفت على توقيع اتفاقية مع إسرائيل في فيفري 2013 لمدة 25 سنة مع شركة ليفانت الاسرائيلية "Levant" تقتضي شراء الغاز الطبيعي من حقول "تامار" و"داليت" في اسرائيل ويُسوّق باسم الدولة الروسية[47]. وتطمح روسيا أن تتوسع هذه الاتفاقية لتشمل دول أخرى في منطقة النفوذ.

يبدو مما سبق أن روسيا وتركيا اللذان يُعدّان شركاء في مجال الطاقة على اعتبار أن روسيا الممول الرئيسي لتركيا، يعتبران الآن متنافسان بامتياز على الطاقة وتأمين منطقة النفوذ الخالصة في الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط والتي بإمكانها أن تحققها أهدافها المسطرة على المدى البعيد، فروسيا كدولة مصدرة لا تريد أن تخسر مكانتها في الأسواق ولا زبائنها المستوردين بل تقف في واجهة كلّ مشروع يقوم على أساس تصدير الطاقة، ومن جهة أخرى تركيا الدولة الصاعدة اقتصاديا لا ترضى أن تبقى مكتوفة الأيدي تشاهد الثروات وهي تُقسّم دون أن تكون اللاعب الأساسي في الساحة، وهذا ما خلق جانب من التنافس الجيوسياسي بين القوتين رغم تقاربهما في العديد من المجالات الأخرى منها الاقتصاد، الدبلوماسية، الثقافة، السياحة، وهامش من الأمور السياسية. لابد أن نُذكّر مرة ومرات أخرى عديدة أن العلاقات الدولية قائمة على أساس التعاون والصراع التنافسي أو العسكري، كما أنها لا تقوم على العداوة الدائمة أو الصداقة الدائمة إنما على المصالح التي تدوم وتتحكم في الأهداف والسلوكات.

الخاتمة

إن الوزن الجيوبوليتيكي للشرق الأوسط يفرض على صناع القرار أن يضعوا هذه المنطقة الحيوية في سلم أولوياتهم الاستراتيجية ليس لسبب الموقع أو الثروات فحسب إنما لأن أي نظام عالمي لا يتشكل بعيدا عن هذا المجال الجغرافي الذي يعد نقطة ارتكاز والتقاء للعديد من القوى الاقليمية والدولية. لذلك ترى فيه كل من روسيا وتركيا مفتاحا لإعادة التوازنات الاقليمية وتوزيع القوة و إحياء الدور الموروث، إذ يُعدّان سَليلتي امبراطوريتين أوراسيتين عظيمتا القوة. ورغم التاريخ الطويل القائم على الصراعات المباشرة إلا أن أحداث ما بعد الحرب الباردة ساهمت في تحجيم هذا الصراع وتوجيهه نحو التعاون والتقارب المعلن والملموس في العديد من المجالات، حيث لعب البعد الاقتصادي دورا حيويا في تخفيف حدة التوترات فيما بينهما من خلال التعاون في مجال الأسلحة والتكنولوجيا وغيرها. ورغم التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط التي خلقت جانبا من التنافس والتشابك خاصة في ملف الطاقة ورغبة تركيا بالتخلص من قيود الاستيراد مستغلة بذلك موقعها للسيطرة على منابع النفط والغاز، لتتحول بذلك الفاعل المكتفي والممول في آن واحد في ظل تواجد الثقل الطاقوي الروسي الذي بالتأكيد لا يقبل البديل له في المنطقة ظلت المصالح المشتركة بين موسكو وأنقرة حجر الزاوية وتفرض نفسها وتتطلب المزيد من التفاهم والتقارب، وهنا يمكن القول أن العلاقات الروسية –التركية تعد أنموذجا للبراغماتية حيث تتقلب وتختلف مواقف البلدين إزاء بعض القضايا لتشهد تباعدا في العلاقات وعدم الثقة، وتتقارب مصالحهما في ملفات أخرى لتشهد وقفة الرجل الواحد وتقارب

قوي؛ لعل أبرز مثال على ذلك تَوَضَّح في الأزمة السورية فعلى الرغم من التضارب في المصالح والتصورات في بداية الوضع، إلا أن إدراك تركيا أن مصلحتها تكمن مع روسيا سرعان ما أعادت رسم سياساتها وتوجهاتها لتتشارك معها القرارات التي من المؤكد تخدم الهدف الأسمى المشترك بينهما وهو البقاء والحفاظ على أمن وسلم المنطقة وتقويض التدخلات الخارجية قدر الإمكان بما يضمن تعزيز دورهما كبديل وقوة يُعتَمد عيها ولا يستهان بها.

الهوامش:

[1] **مصالح جمهورية الصين الشعبية: اهدافها في منطقة الشرق الاوسط والرؤية المستقبلية لدورها حتى عام 2030** : الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية،2020/05/08 على الموقع الالكتروني https://www.politics-dz.com/

[2] المكان نفسه.

[3] هشام محمود، الأقداحي: تحديات **الامن القومي المعاصر: مدخل تاريخي– سياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2009، ص18

[4] مجموعة من المؤلفين: **الثقل الاسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الاسيوية)**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين،2018، ص31

[5] علي، وهبي: **الصراع الدولي على الشرق الاوسط: التآمر الامريكي الصهيوني**، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت،2019، ص137

[6] المرجع نفسه، ص 140

[7] مجموعة من المؤلفين، مرجع سابق، ص33

[8] مليحة، بنلي الطون ايشيق: **سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات،2011، ص 08

[9] بلال، شرارة: **تركيا واسرائيل اسئلة وأجوبة قلقة**، دار عالم الفكر للنشر والتوزيع والطباعة،2004، بيروت، ص 110

[10] **أردوغان: مساحة تركيا لا تعكس نفوذنا**، البيان،2016/11/11، على الموقع الالكتروني: https://www.albayan.ae/one-world/overseas/2016-11-11-1.2760585

[11] Ambi. Erics. Edelman and others . The Roots of Turkish conduct: Under standing the évolution of Turkish Policy in the middle East Washington: bipartisan Policy center, 2013, p.28

[12] مروان، عوني كامل، أحمد، مشعان نجم : الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغيير الاقليمي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع 11، د.س.ن. ،ص 244

[13] أحمد داوود، أوغلو : العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر شلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت ، 2011،ص 489

[14] Ambi. Erics .Edelman and others .op.cit.p.30

[15] محمدن نور الدين : **السياسة الخارجية أسس وخيارات**، ضمن كتاب تركيا بين الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون،2010،ص 141

[16] كامل، نجم، مرجع سابق ، ص 248

[17] عبد الله، الرشيد : **برا وبحرا وجوا ... موازين القوة العسكرية بين تركيا واليونان بالارقام** ، على الموقع الالكتروني https://www.aljazeera.net/news/politics/

[18] رواء ، زكي يونس الطويل : **مستقبل العلاقات العراقية الايرانية التركية 1923–2001**، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل(العراق)، ع.110،ص 114

[19] فهد مزبان، خزار : **توجهات السياسة الخارجية الروسية إزاء منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الربيع العربي (الأزمة السورية والقطرية_ الخليجية أنموذجا)**، مجلة دراسات البيان، العراق، ع، 04، 2019،ص48

[20] مصطفى، صالح : **ترسيخ النفوذ: الدور الروسي في الشرق الأوسط**،2018/10/14 على الموقع الالكتروني : http://www.acrseg.org/40960

[21] اسراء، غريب محمد : **أثر السياسة الخارجية الروسية على منطقة الشرق الأوسط ، دراسة حالة الأزمة السورية (2011/2017)**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجيةة، الاقتصادية والسياسية، 2017،ص 5،6

[22] ريا، قحطان الحمداني : **الاسلاموفوبيا: جماعات الضغط الاسلامية في الولايات المتحدة الامريكية–منظمة كبير–** ، دار الكتب المصرية، مصر ، 2011،ص 50

[23] معمر فيصل، خولي: **العلاقات التركية–الروسية من ارث الماضي الى افاق المستقبل**، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،بيروت،2014،ص07

[24] Gülşah Güreş ,Security dimension of Turkeys relations with Russia: 2000/2010.A Thesis Submitted to the Graduate School of social sciences of middle East techmical university,2011,P.21

[25] هيلين ساري، ايرتم: **العلاقات التركية–الروسية شراكة اقتصادية أم عداوة ابدية**، السفير 2012/10/22على الموقع http://assafir.com/article/291034 ، تم التصفح يوم 2020/01/02

[26] خولي، مرجع سابق، ص 12

[27] المرجع نفسه، ص 16

[28] المرجع نفسه، ص 19

[29] **كم تستورد تركيا حاليا وما الدول الموردة؟** 2020/8/31 ، على الموقع الالكتروني : https://www.aljazeera.net/ebusiness

[30] فيكن، تشتريان : **جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز**، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبوظبي، 1997،ص 24

[31] **بيان روسي جديد.. تركيا تهنئ أذربيجان على الانتصار وأرمينيا توضح أسبابا قاهرة أجبرتها على التنازل** ، 2020/11/10، على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/news/politics

[32] المرجع نفسه

[33] ديمتري ترينين، "**من إسطنبول إلى كابول: هل ثمة أرضية مشتركة بين تركيا وروسيا؟**"، رؤية تركية 2103 ،انظر للموقع الالكتروني:
http://bit.ly/1BIvtqO

[34] "**Putin sees new opportunities for Turkey–Russia relations**"; "Putin: Energy is 'locomotive' of Russia-Turkey economic cooperation," RT, November 28, 2014, at: http://bit.ly/1L0gsW

[35] عماد يوسف، قدورة : **روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر ، 2015،ص 10

[36] ثائر، رباح: **تقارب أنقرة مع موسكو وطهران وانعكاساته على الازمة السورية**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية ، مركز مسارات ، رام الله – فلسطين، ص 06

[37] غازي، عنتاب: **التقارب التركي الروسي ... إلى أين ؟**،مركز جسور للدراسات ،تركيا ،2017 ، ص 05

[38] المرجع السابق، ص 05

[39] **فرص نجاح الإتفاق الروسي –التركي بشأن سورية**، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، وجدة تحليل السياسات في المركز العربي، قطر،2017 ،ص 03

[40] محمد سليمان، الزواوي: **بحر النار: تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط**، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض،2015،ص 79

[41] خولي، مرجع سابق، ص49

[42] أمينة مصطفى،دلة:" **الجيوبوليتيكية التركية الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية** ". المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،2015،ص 29

[43] وليد، شملال : "**دور المتغير الطاقوي في التنافس بين القوى الكبرى في حوض بحر قزوين لفترة مابعد الحرب الباردة**". مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2015/2012،ص 165-166

[44] نغم ،قاسم : **شرق المتوسط: هل هناك احتمال لنشوب حرب في المنطقة من أجل الغاز والنفط ؟**، 2020/08/31 على الموقع الالكتروني https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53897922

[45] قاسم ، المرجع السابق .

[46] المرجع نفسه.

[47] Sarah, Vogler and Eric V. Thomson: ”Gas discoveries in the Eastern Mediteranean: Implications for regional maritime security”, Marshall fund of the united state The German, March 2015, P 06